

متابعة

تراخ في مواجهة سطو إسرائيل للمنتجات التراثية دعوة لإنشاء المجلس الوطني لحماية تسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية

لحماية التراث الإنتاجي اللبناني. - العمل على التفاعل والتعاقد بين القطاعين العام والخاص، وإبلاء مسألة تسميات المنشأ والتسميات الجغرافية اهتماماً أساسياً في مجال التربية الوطنية. - إنشاء هيئة خاصة تحت تسمية المجلس الوطني لحماية تسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية. - العمل على إدخال حماية تسميات المنشأ والتسميات والمؤشرات الجغرافية في مناهج تعليم الجامعات في لبنان. - تعزيز المواجهة القانونية والحقوقية لحماية تسميات المنشأ والتسميات الجغرافية في كل المحافل الدولية ذات الصلة بالموضوع. - التواصل مع الدول الإقليمية المتضررة من عملية السطو على منتجاتها الوطنية، على أن يتابع الموضوع مع كل المؤسسات التشريعية والتنفيذية للوصول إلى الهدف المنشود، علماً بأن وزارة الاقتصاد والتجارة أعدت مع سويسرا مشروعاً في عام 2004 تحت عنوان «حماية المؤشرات الجغرافية اللبنانية»، بكلفة بلغت 350 ألف فرنك سويسري،

(الأخبار)

لبنان بتصديرها في عام 1950... هذه المخاطر دفعت جمعية الصناعيين اللبنانيين لإقامة ورشة عمل متخصصة، أمس، تحت عنوان «حماية تسميات المنشأ والتسميات الجغرافية في وجه المطامع الإسرائيلية»، حيث حاضر القارح عن الطرق التي اعتمدها إسرائيل للسطو على بعض تسميات المنتجات اللبنانية والمشرقية واعتبارها من منشأ إسرائيلي لاستغلالها وتسويقها عالمياً من حيث العائد المالي الذي توفره عمليات تصدير هذه السلع عالمياً. وجرّت الإضاءة على سبل حماية تسميات المنشأ والتسميات الجغرافية اللبنانية لحماية الإنتاج اللبناني في وجه المطامع الإسرائيلية وغيرها من الدول، من خلال اختلاس التراث اللبناني والمشرقي، بالتعاون مع الوزارات المختصة بهذا الموضوع ولا سيما وزارات: الاقتصاد والتجارة، الصناعة، الزراعة والخارجية والقطاع الخاص اللبناني، إلى جانب جمعية الصناعيين اللبنانيين وغرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان والنقابات القطاعية المختصة بالإنتاج الوطني. وانتهت الورشة بتوصيات شددت على: - الدعوة إلى سياسة وطنية متكاملة

لا تقتصر المطامع الإسرائيلية على احتلال الأراضي العربية، بل تعداها إلى سرقة الإنتاج التراثي العربي، ومنه اللبناني. وفي تشرين الثاني من عام 2008، وخلال زيارة قام بها رئيس جمعية الصناعيين فادي عبود إلى أحد المعارض في الخارج، فوجئ بأن إسرائيل تسوق منتجات كالتبولة والحمص بالطحينة والبابا غنوج والفلفل... على أنها «صناعة إسرائيلية»، وتعرض هذه الأطباق في المعارض الدولية على أنها من «تراث المطبخ الإسرائيلي». وضح لبنان بهذا الحدث، ليتبين فيما بعد أنها ليست المرة الأولى التي تسرق فيها إسرائيل تسميات لمنتجات لبنانية، بحيث أوضح أحد أهم مؤسسي حركة الدفاع عن التسميات الجغرافية اللبنانية، الأستاذ الجامعي رودولف القارح، أن إسرائيل حاولت السطو في السابق على اسم «كفريا» اللبناني لصناعة نبيذ إسرائيلي، وكذلك قامت بتسويق نوع من الخيار المنتج تحت الخيم البلاستيكية في فلسطين المحتلة على أنه «خيار الكحالة» اللبناني، كما حاولت السطو على أسماء لمنتجات لبنانية عديدة منها الفلفل والحمص بالطحينة التي بدأ

شراء آلات مستعملة من مستشفى أوتيك ديو وتسجيلها على الضمان بوصفها معدات جديدة

جلسة خاصة، وذلك لضمان رواتب العاملين في المستشفى إلى حين نقل إدارتها. لا يرى المعلم، على الرغم من تصويته على قرار نقل المستشفى إلى إدارة وزارة الصحة، أن هذا الحل سيكون كافياً، إذ يرى أن من الأفضل العمل على تطوير المستشفى وعدم الاستسلام، تمهيداً لتعميم تجربة إدارة الضمان للمستشفيات على أكبر عدد من المناطق اللبنانية، مشيراً إلى أن الضمان يسيّر جميع المستشفيات في لبنان، فلماذا سيعجز عن إنجاز تجربة مستشفى البترون؟ إلا أنه يشدد على أن استمرار المستشفى في مسيرة العجز القائمة، هو نرف لأموال المضمونين، ولا يمكن الاستمرار على هذا المنوال، وخصوصاً وسط وقوع الضمان نفسه في عجز كبير، موضحاً أنه مع بقاء المستشفى تحت إدارة الضمان، لكن مع إيجاد أنظمة لضمان التوازن المالي وتوفير إمكانات لتطوير عمل المستشفى، إضافة إلى العمل على تعديل النظام الطبي، لإلزام المضمونين بالذهاب إلى المستشفى بعد تطويره وتحسين خدماته. ويقول مستغرباً: «أكبر جهة ضامنة في لبنان لا تستطيع إدارة مستشفى، هذا أكبر عيب!» وكذلك، يشير سلامة، إلى أن أموال الضمان ليست عامة، بل أموال المضمونين، وبالتالي فهو لا يستطيع تمويل مستشفى يخسر بسبب إدارته السيئة، لافتاً إلى أنه سيعوّض على الموظفين الفائضين عن حاجة المستشفى، وستبقى وزارة الصحة الباقين، موضحاً أن التعويضات ستصرف بعد تصفية المستشفى، بحيث تعمل لجنة على تخمين الموجودات، لتدفع وزارة الصحة قيمتها.



وسلطة الوصاية الممثلة بالمدير العام للضمان، ما يصعب كثيراً اتخاذ القرارات. ويشير إلى أن المستشفى دخل في دائرة العجز المتراكم منذ أكثر من 10 سنوات... إلى أن حقق مستشفى البترون هذا العام عجزاً بقيمة مليار ليرة، ليصبح حجم العجز المتراكم 12 مليار ليرة. ويشرح سعادة قائلًا إن مجلس إدارة الضمان طرح موضوع صرف موازنة مستشفى البترون على التصويت الأسبوعي الماضي، فنال موافقة 8 أصوات (بينهم 6 ممثلين للعمال)، من أصل 21 عضواً حضروا الجلسة، وبالتالي صوت معظم الأعضاء على عدم صرف ميزانية للمستشفى، ومن ثم طرح على التصويت موضوع نقل إدارة المستشفى من الضمان إلى وزارة الصحة، فنال هذا الطرح إجماع الأعضاء، وبالتالي حُدّد موعد نهاية العام الحالي لنقل المستشفى إلى إدارة وزارة الصحة، لافتاً إلى أن المجلس المقبل سيعيد طرح موضوع توفير موازنة تشغيلية للمستشفى في

إضاءة

المذهبية تعرقل إنشاء محطة لتحويل الغاز المسال في الزهراني

100 مليون و150 مليون دولار، على أساس فرضية بقاء سعر الغاز على 8 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، ما يعني أن كلفة هذا المشروع سنسترد على مدى 3 إلى 4 سنوات، وهي فترة قصيرة تجعل من المشروع مجدياً كثيراً. إلا أن مصادر مطلعة قالت لـ «الأخبار» إن رئيس مجلس الوزراء رفض درس المشروع لأسباب مذهبية، إذ إن إقامة المحطة في الزهراني تفرض إعادة النظر في موقع مشروع آخر يرمي إلى إنشاء معمل جديد لإنتاج الكهرباء على الغاز، إذ جرى سابقاً اختيار منطقة دير عمار لإقامة هذا المعمل، وفي حال إنشاء المحطة وعدم تجاوب مصر مع مطلب زيادة صادرات الغاز، فإن المعمل الجديد سيقوم حتماً في الزهراني، وهذا ما لا يريده السنهوري!

(الأخبار)

الأسعار بين المازوت والفيول أويل، ما طرح تساؤلات عديدة عن سبب تشغيل المعملين كل هذه الفترة على المازوت لا الفيول أويل. والمعروف أن مصدر الغاز الوحيد المتاح عبر الأنابيب إلى لبنان هو مصر، والأخيرة لم تستجب لطلب لبنان بتوريد الغاز إلا بما يكفي حاجة تشغيل معمل دير عمار، ما يعني أن الوفر سيقصر على نصف المبلغ المشار إليه، إلا أن دراسة أولية أعدها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي أظهرت وجود جدوى اقتصادية كبيرة لمشروع إنشاء محطة لتحويل الغاز المسال إلى غاز طبيعي من أجل تأمين حاجة معمل الزهراني، إذ إن كلفة إنشاء محطة سعة 0,6 مليار متر مكعب في السنة تراوح بين 200 مليون و300 مليون دولار، فيما الوفر السنوي من تشغيل المعمل على الغاز سيراوح ما بين

يُتوقع أن يبدأ تشغيل معمل الكهرباء في دير عمار على الغاز بدلاً من المازوت اعتباراً من آب المقبل، إلا أن المعمل المماثل القائم في الزهراني سيستمر في العمل على المازوت المرتفع الكلفة بسبب عدم وجود أي مخطط لإيصال الغاز إليه، وهو ما يعده الخبراء دليلاً واضحاً على سوء التخطيط والأبعاد المذهبية التي حكمت إنشاء هذين المعملين في النصف الأول من التسعينيات في القرن الماضي. وكانت الدراسات الأخيرة قد أكدت أن تشغيل المعملين على الغاز (وهما مصممان أصلاً للعمل على هذه المادة) يمكن أن يؤدي إلى وفر بقيمة تراوح ما بين 200 مليون و300 مليون دولار، كما أن دراسة أعدها وزير الطاقة والمياه الإلان طابوريان توصلت إلى أن اللبنانيين تكبدوا أكلافاً إضافية بقيمة مليار دولار منذ عام 2001 بسبب فروق

باختصار

◀ الجناح اللبناني في معرض Fancy Food Show في نيويورك

تأتي مشاركة لبنان في هذا المعرض العالمي تأكيداً على قدرة قطاع الصناعات الغذائية اللبنانية على المنافسة في الأسواق العالمية. ولا سيما أن هذا المعرض يعد نافذة مهمة لصادرات هذا القطاع إلى الأسواق الأميركية، في ظل النمو المتزايد الذي يشهده، وانتشار الجاليات اللبنانية في عدد كبير من دول المنطقة والعالم.

وقد أقيم المعرض بين 28 و30 حزيران 2009 بمشاركة 52 دولة بأجنحة دولية و2300 عارض خاص من 70 دولة، وتخطى عدد الزائرين لهذا العام 25 ألف زائر.

وتأتي مشاركة لبنان في هذا المعرض تأكيداً لقدرة قطاع الصناعات الغذائية اللبنانية على المنافسة في الأسواق العالمية، وخصوصاً أن هذا المعرض يعد نافذة مهمة لصادرات هذا القطاع إلى الأسواق الأميركية في ظل النمو المتزايد الذي يشهده، وانتشار الجاليات اللبنانية في عدد كبير من دول المنطقة العربية وأوروبا ودول آسيا والعالم.

(الأخبار . الوطنية . المركزية)

◀ طرد مندوب النقابة في «حبيب بنك ليمتد»

وبحسب نقابة موظفي المصارف، فإن قرار الطرد جاء على خلفية سعي هذا النقابي من أجل تطبيق مرسوم غلاء المعيشة على جميع موظفي البنك، ومن المقرر أن تعقد النقابة مؤتمراً صحافياً عند الحادية عشرة من قبل ظهر الأربعاء المقبل في مقرها في الأشرفية لإعلان موقف من تصرف إدارة البنك المذكور، وبعض إدارات المصارف الأخرى التي تحاول قمع الحركة النقابية.

◀ الأزمة المالية العالمية وأبعادها

عنوان ندوة يقيمها مجلس الأعمال البلجيكي في لبنان بالتعاون مع «بنك بيبيلوس»، ظهر الثلاثاء في السابع من الشهر الجاري في فندق «فينيسيا»، ويشارك فيها كل من وزراء المال محمد شطح، والاقتصاد والتجارة محمد الصفدي، الصناعة غازي زعيتر، حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، حاكم المصرف المركزي البلجيكي غي كادن، سفير البعثة الأوروبية باتريك لوران.



◀ تشغيل معمل دير عمار على الغاز في آب

وإعداداً لهذه الخطوة، التي ستؤمّن وفراً كبيراً في الكلفة التشغيلية مقارنة بتشغيل المعمل على المازوت، أعلنت مؤسسة كهرباء لبنان أنها قامت منذ فجر يوم الخميس الواقع فيه 2009/7/2 بعزل مجموعات الإنتاج في معمل دير عمار، حيث يكشف خبراء شركة «سيمنز» على معدات المعمل.

◀ زيادة ساعات التقنين في جميع المناطق

هذا ما أعلنته مؤسسة كهرباء لبنان، إذ ردت الأسباب إلى الطلب المتزايد على الطاقة، ولا سيما في فصل الصيف، بما يتعدى قدرة جميع معامل الإنتاج لديها، وقالت إن ذلك يتزامن مع عدم الاستقرار في استرجار الطاقة من سوريا ومصر، لكون هذه الفترة من السنة هي أيضاً فترة ذروة بالنسبة إلى البلدين المذكورين، مما يسبب ضغطاً على شبكتهما، فضلاً عن استمرار ظاهرة التعديلات على الشبكة، التي تنتشر في أكثر من منطقة لبنانية، في ظل الصعوبات التي تعانيها فرق الملاحظة في المؤسسة لدى قيامها بمكافحة هذه التعديلات.

◀ إصدار سندات خزينة للمقاولين بـ 200 مليون دولار

هذا ما تعكف عليه حالياً دوائر وزارة المال، إذ باشرت الإعداد لإصدار هذه السندات بعد 8 أشهر من صدور القانون الخاص بها من المجلس النيابي، وهو قانون أعطى المقاولين والمتعهدين المتعاملين مع القطاع العام، وتحديداً مجلس الإنماء والإعمار ووزارتي الأشغال العامة والطاقة والمياه، الحق في فروق الأسعار خلال تنفيذ عقودهم.

وكانت نقابة المقاولين قد طالبت بدفع فروق أسعار المقاولات (حديد، محروقات، ترابية...) بحجة ارتفاع أسعارها كثيراً من عام 2002 إلى عام 2008، وقال رئيس النقابة فؤاد الخازن إن النقابة ليست لدى المسؤولين المعنيين تفهماً لهذا الطلب، ولا سيما أن سعر طن الحديد ارتفع من 200 دولار إلى 1500 دولار، وهو اليوم في حدود 600 دولار.

كذلك ارتفع سعر طن المحروقات إلى 147 دولاراً بعدما كان 40 دولاراً، إضافة إلى ارتفاع أسعار الترابية وغيرها من المواد الأولية.

